ولا يمتنع تعقل العالم بدون الصانع وان كان من حيث انه معلول من المضاف ش وأجاب
المحقق بانه يكفي الانفكاك من جانب وقد امكن عدم العالم مع وجود
الصانع ورد بانه لا يكون مانعا لانه يجوز فيه الجزء مع الكل والموصوف مع
الصفة اذ يمكن وجود الكل والموصوف مع عدم الكل والصفة وان امتنع عكسه
وأجاب بعضهم بان المراد وجواز الانفكاك من الجانبين ولو بحسب
التعقل دون الخارج ولا يمكن ان يعقل وجود الصانع بل يطلب بالبرهان وهذه
العناية توفق ما نقل عن بعض المعتزلة ان الغيرين هما الذاتان يصح ان يعلم
احدهما ويجهل الآخر ونقض احدهما بانا كثيرا ما نقطع بوجود واحد
منهما وما قيل ان الشيء قد يعلم من جهة دون جهة فالسواد يعلم انه
لون ويجهل انه مستحيل البقاء فلو تغايرت الجهتان لزم كون العرض ذا اجزاء
لغير المتحيز بشيئين متغايرين ليس بشيء ولا من تغاير جهتي الشيء
استلزام تغايره في نفسه فان قيل العالم من حيث انه معلول ومصنوع
للصانع لا يمكن ان يعقل بدونه فيلزم ان لا يكونا متغايرين قلنا المعتبر في
التغاير هو الانفكاك بحسب الذات والحقيقة ولا عبرة بالملاحظات
والاعتبارات والعالم باعتبار كونه معلولا للصانع من قبيل المضاف قوله
وقد اورد عليهم المضافان واجيب بانهما غير موجودين فان قيل تغاير مثل
الابن والعلة والمعلول ضروري قلنا نعم بحسب الذات ش وقد اورد
على تغايرهما بان الغيرين موجودان يجوز انفكاكهما انه لا انفكاك بين المضا
فين لا بحسب الخارج ولا بحسب التعقل فيلزم ان لا يكونا متغايرين وما
تقرر من انه لا وقالوا انهما متضايفان ليسا بموجودين والغيران لا بد ان
يكونا موجودين فان قيل تغاير مثل الاب والابن والعلة والمعلول وسائر
المتضايفات من الامور ضروري لا يقبل النزاع قلنا الضروري هو
التغاير في الذاتين واما مع وصف الاضافة فليسا بموجودين فيصح
بتغايرهما والتغاير عندهم من خواص الموجودات وليتأمل هذا البحث مع ما

يقال

١١٦

يقال ان تعريف الغيرين لا يشمل الجوهر مع العرض ولا الاشخاص اعني مع
العقل لعدم الانفكاك وذلك لانه باعتبار الذات ممكن الانفكاك في التعقل
في الخارج ايضا بان يوجد الجوهر بدون العرض وبالعكس بسبب عند من يقول
بعدم بقاء الاعراض وان يحصل هذا العقل بغير الله تعالى ضرورة من غير ان ينفك
عنه هذا العقل بسبب عند من يقول بان الاستطاعة تحصل للحيوان
ان تفسير ذلك الاعتراض بالباري سبحانه وتعالى مع العالم والجواب بان
المراد الانفكاك تعقلا وورد جواب الآمدي ظاهر على ما نقلوا على ما
نقل في المواقف من تفسير جواز الانفكاك بامكانه في حيز او عدم ينبغي ان لا
يكون تفسير ذلك الاعتراض وهو انه يمتنع انفكاك الباري سبحانه عن العالم
في حيز او عدم لامتناع تحيزه وعدمه وجواب الآمدي انه وان امتنع ذلك
لا يمتنع انفكاك العالم منه لجواز ان يتحيز ويعدم دون الباري ورد بانه لا
يكفي هذا القدر والا لزم تغاير الجزء والكل وكذا الموصوف والصفة دون
لجواز ان يعدم الكل دون الجزء والصفة دون الموصوف ولا يتأتى الجواب
بان المراد جواز الانفكاك تعقلا لانه لا يتحيز فيتعين في حيز او عدم لان الباري
تعالى لا ينفك عن العالم في حيز او عدم بحسب التعقل ايضا لامتناع تحيزه
وعدمه الا ان يراد بوجه التعقل اعم من المطابق وغيره ومع تغاير الذات
والصفة لجواز ان يعقل عدم كل بدون الآخر فكذا في المواقف من انه
يرد الباري تعالى مع العالم لامتناع انفكاك العالم عن الباري سبحانه
وتعالى لا يقال بجواز انفكاك الباري تعالى عن العالم في الوجود والعالم
عن الباري في الحيز قلنا نقول لو كفى لا انفكاك من طرف لجاز انفكاك الـ
موصوف عن صفته والجزء عن الكل في الوجود فالمراد جواز الانفكاك تعقلا
ولا يمتنع تعقل العالم بدون الباري تيسر على ما ينبغي ثم هاهنا بحث
وهو انه يجوز انفكاك الموصوف عن الصفة في الوجود الا انه يصح في
الاوصاف المفارقة كالبياض مثلا وفي الكل مرهم ما يشعر بان النزاع انما هو في

Copyright © King Saud University
1957